

افتتاحية العدد

الأفعال الكبرى: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الفكرية، لا تبنى على إدراك أولي للوقائع، إدراكا حبيس استشعار وجودها أو عدّها وترتيبها، فهذا النوع من إدراك الوقائع في أي مجال هو ضروري لكنه غير كاف، بل لابد من إنضاجه ليتجاوز ترتيب الوقائع إلى إعادة النظر في ترتيبها، الانتقال من وصفها إلى تفكيكها، من ظاهرها إلى باطنها، الانتقال من إدراك الوقائع إلى نقدها، فالنقد القائم على إعادة النظر في الوقائع وتفكيكها واكتشاف الخفي من علاقاتها، هو وحده عصب هذه الأفعال الكبرى، خاصة منها المعرفية الفكرية التي ستكون لها انعكاسات سياسية واجتماعية واقتصادية.

كما يبيت قارا في هذا النقد حتى يكون مثمرا، شموليته، إذ وهو يبتغي التغيير وإعادة البناء، يلزم في حقه أن يضع جميع العناصر تحت دائرة الضوء، ولما كان الأمر يتعلق بدائرة هي حقل الفعل النقدي الشامل، فإن الشكل الدائري هندسيا له مركز ومدارات، أهمية مداراته إنما تقاس بما يفصلها عن المركز، فكذلك النقد كفعل عقلي له مركز ومدارات تتغير بتغير المركز، بيد أنه قد نشيع في تحديد مركز الفعل النقدي، فهل هو العملية السياسية؟ أم الاجتماعية؟ أم الاقتصادية؟ ... فد تصلح كل هذه العمليات (السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية -) أن تكون مركز فعل النقد، لكن إذا علمنا أن هذه العمليات تغيرها مرتبط بتغير عمليات أخرى، ظل غيرها مركزا بينما هي مدارات تتلقى التغيير.

هذا المركز جاز لنا وفق هذه الاعتبارات - كما أثبت ذلك الكثير من المفكرين والدارسين - أن نحدده في المسألة الثقافية، لا بوصفها سمات وعناصر ثقافية، بل بوصفها طرقا للتعبير والإبداع الثقافي، بوصفها بنية عقلية تدعى للتعامل مع الأشياء والوقائع: تدرك العلاقات بينها، تحللها، تتمثلها، توظفها، أي المسألة الثقافية كنظام فكري.

النظام الفكري ليس كمنتج فكري بل كطريقة للإنتاج الفكري: طريقة ليس بمفهومها الميتودولوجي، بل من حيث مكوناتها أو ما يؤطرها من عوامل ومعطيات.

غير أن الفرد العربي لما يوضع أمام مسألة ما، عادة ما يعود إلى ما يحمله من خبرات وذكريات يعتقد أنها تفيده في تعامله مع الطارئ الجديد، وهذا ما يعكس بعمق مكونا عقليا أساسيا عند

الفرد العربي، آلا وهو الماضي، أي ما نحمله وما نقل إلينا، أي تجارب أسلافنا، فهي مسطرة ما نفتأ نستدعيها للتعامل مع معطيات ومشاكل يومنا، وهذه المسطرة هي ما نعني بالتراث الذي